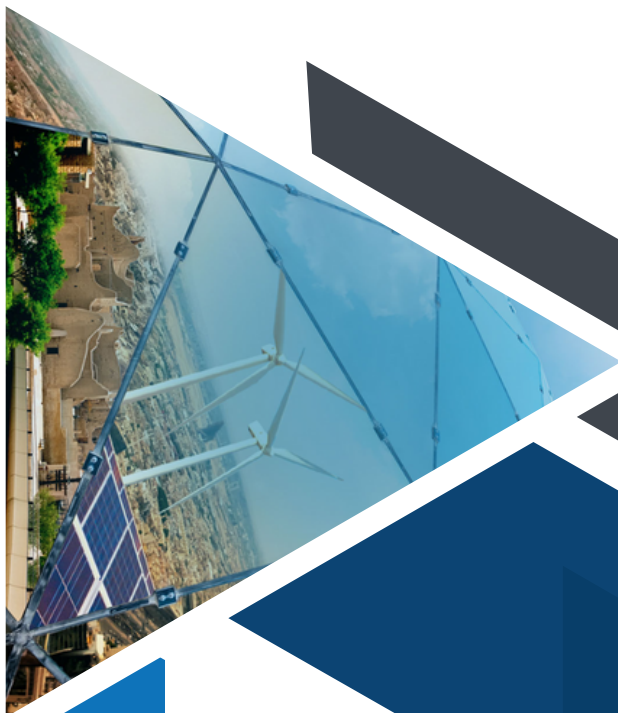


أملتقى
أسبَار
إحدى مبادرات مركز أسبار

مساهمة أسبار في مجموعة T20

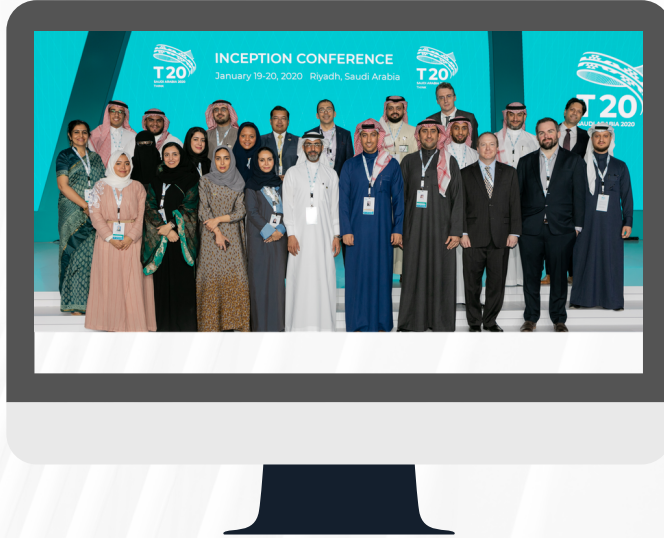


المحتويات

الصفحة

الموضوع

2	الملخص التنفيذي
4	التوصيات
5	فريق العمل الثامن في مجموعة T20 المعني بالهيكل المالي العالمي وأولويات عمله.
6	محاور مساهمة أسبار في مجموعة T20.
6	• المحور الأول: تدعيم اتفاقية حقوق الطفل وحوكمة العالم الافتراضي.
11	• المحور الثاني: النهج شامل لمواجهة التحديات العالمية عن طريق التنسيق.
13	• المحور الثالث: التعددية في زمن الجائحة العالمية والدروس المستفادة.
15	المصادر والمراجع.



المشاركون



معالي د. رياض كمال نجم
رئيس الهيئة العامة للإعلام
المرئي والمسموع سابقاً



أ. نبيل المبارك
الرئيس التنفيذي لوكالة سمة
للتصنيف الائتماني



د. هند الخليفة
عضو مجلس هيئة حقوق
الإنسان، أستاذ دكتور علم
الاجتماع بجامعة الملك سعود



أ. مها العقيل
مدير إدارة الإعلام في
منظمة التعاون
الإسلامي



د. وفاء طيبة
عضو مجلس الشورى (الدورة
السادسة) - وكالة الشؤون
الأكاديمية للدراسات الإنسانية
(سابقاً).



د. الجازي الشبيكي
عميدة مركز الدراسات الإنسانية
للبنات بجامعة الملك سعود
سابقاً

أولاً: الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير مساهمة أسبار في مجموعة T20، وذلك باستعراض خلاصة ما أسفرت عنه جهود فريق العمل الثامن (TF8) بمجموعة الفكر T20، المنبثقة عن مجموعة G20، والذي ترأسه أ. نبيل المبارك. عضو فريق ملتقى أسبار المشارك في أعمال مجموعة الفكر T20. حيث تركز عمل الفريق على إجراءات السياسة العامة المتعلقة بالإدارة المالية العالمية، بما فيها التعاون بين السلطات الإقليمية والسلطات المتعددة الجنسيات لإدارة الاستقرار المالي في الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى تشجيع عملية تطوير القطاع المالي الشامل من خلال أدوات جديدة، بما فيها دور التمويل الإسلامي، وما يتعلق بحوكمة وتنظيم العملات الرقمية المشفرة والتقنية المالية وتأثيراتها على النظام النقدي الدولي.

وأوضح التقرير أن فريق ملتقى أسبار في مجموعة T20، إلى جانب رئاسة الفريق الثامن، قدم ثلاث أوراق مهمة تم رفعها إلى قمة العشرين G20 تناولت ورقة العمل الأولى تدعيم اتفاقية حقوق الطفل وحوكمة العالم الافتراضي، حيث تم التأكيد على أن الأولوية تبقى لبناء نظام فعال للحماية من خلال تبني الأمم المتحدة لتوجه دولي لحماية الأطفال في العالم الإلكتروني، وبناء بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية حقوق الطفل (CRC) من خلال عمل دولي مشترك. كذلك فهناك حاجة لإضافة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل العالمية (1989)، والعمل في هذا البروتوكول يجب أن يكون Interdisciplinary بمشاركة جميع التخصصات المعنية، فضلاً عن الحاجة إلى دعم المنظمات الدولية. وناقشت ورقة العمل الثانية المقدمة من فريق ملتقى أسبار في مجموعة T20 النهج شامل لمواجهة التحديات العالمية عن طريق التنسيق، وكان محور التركيز في هذا الإطار أن تصبح مجموعة العشرين منصة لمؤسسات مختلفة، لتنسيق التعاون بشأن مواجهة القضايا العالمية، من خلال تطبيق نهج شامل؛ تقوم به لجان توجيهية لتحقيق التعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة. بالنظر لما أظهره الوباء من عدم قدرة أي دولة أو منظمة دولية واحدة على التعامل مع الأزمة بمفردها. ومن ثم فهناك حاجة إلى آلية للتنسيق والمراقبة بشكل فعال واتخاذ القرار والعمل بسرعة. وتبرز مجموعة العشرين بوصفها المكان المناسب لتأسيس واستضافة هذه الآلية، حيث يمكن لمجموعة العشرين أن تلعب دوراً في حشد الدعم. ونظراً لأنها تمثل 80% من الناتج الاقتصادي العالمي وثلاثي سكان العالم، فإن مجموعة العشرين لها تأثير في رعاية السياسات أو الأهداف.

أما المحور الثالث من محاور مساهمة أسبار في مجموعة T20 فقد سلط الضوء على قضية التعددية في زمن الجائحة عالمية والدروس المستفادة، بالإشارة إلى ما أظهرته جائحة كوفيد-19 من أن التحديات العالمية تستلزم تعاوناً عابراً للحدود. وفي هذا السياق، تم تقديم بعض المقترحات لمجموعة العشرين من أجل إصلاح التعاون متعدد الأطراف في إطار الجائحة لتلعب مرة أخرى، كما فعلت خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، دوراً رئيسياً في استقرار الأسواق الدولية، وتعزيز النهج المتعدد الأطراف لمكافحة الفيروس وإدارة اقتصادياته والآثار الاجتماعية ذات العلاقة. ومن ضمن الاقتراحات إنشاء منسق صحة دولي لتعزيز دور منظمة الصحة العالمية وامكانياتها وخاصة مالياً. مع العمل على تمكين منظمة الصحة العالمية من العمل مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية في مهام مثل جمع البيانات وتطوير اللقاحات، والدعم الإنساني للضحايا.

وقء ءلص الالقرئر إلى مءموءة من الالوءبال المءءءة بعء من أهمها: الئبى الأمم الملاءة للالوءة ءولى لءماية الأطفال فى العالم الإلكالرونى؁ ببناء برونكول اءالبارى ءءىء لاءافاقية ءقوق الالفل (CRC) من ءلال عمل ءولى مشالرك؁ وأن العمل الءول الفاعلة فى قمة العالشرين على إضافة برونكول اءالبارى لوءيقة ءقوق الإنسان (1989)؁ يُعنى بكل ما ىءص اسالفاة الالفل؁ من العالم الالالراضى؁ وءمايته؁ وإعءاء برامج واطنية لءماية الأطفال فى العالم الالالراضى ولكئلف الالوءبة بالمءاظر الال الالءهم عنء اسالءامهم لوسائل الالالال الءلثة على ءميع الأصوءة؁ وئناسق الالعاون بشأن مواءهة الالءبال والقسابل العالمية من ءلال الالبلق نهء شامل الالوم به لءان الالوءبة للالبلق الالعاون ببن المؤسساء الءولية والإقللمية ءال الصلة؁ فضلاً عن الالكن منظمة الصاة العالمية من العمل مع الءكومات والءهة الفاعلة عفر الءكومية فى مهام مثل ءمع الببالان والالوبر اللاقاال؁ والءعم الإنسانى للضءابل؁ ءنبأ إلى ءنب مع اضطلاع منظمة الصاة العالمية القوية بءور الاللسق فى إدارة الاسالءابة العالمية لآى ءائاة فى المسالبل.



التوصيات

تبني الأمم المتحدة لتوجه دولي لحماية الأطفال في العالم الإلكتروني، ببناء بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية حقوق الطفل (CRC) من خلال عمل دولي مشترك.

أن تعمل الدول الفاعلة في قمة العشرين على إضافة بروتوكول اختياري لوثيقة حقوق الإنسان (1989)، يُعنى بكل ما يخص استفادة الطفل، من العالم الافتراضي، وحمايته، والعمل في هذا البروتوكول يجب أن يكون Interdisciplinary بمشاركة جميع التخصصات المعنية، فضلاً عن الحاجة إلى دعم المنظمات الدولية.

إعداد برامج وطنية لحماية الأطفال في العالم الافتراضي وتكثيف التوعية بالمخاطر التي تواجههم عند استخدامهم لوسائل الاتصال الحديثة على جميع الأصعدة، ولجميع أصحاب المصلحة (الطفل، الوالدين، المعلمين، القانونيين، إلخ)، مع إصدار أنظمة لتجريم استغلال الأطفال وتفعيل آلية الإبلاغ الإلكتروني عنها.

تنسيق التعاون بشأن مواجهة التحديات والقضايا العالمية من خلال تطبيق نهج شامل تقوم به لجان توجيهية لتحقيق التعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

تمكين منظمة الصحة العالمية من العمل مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية في مهام مثل جمع البيانات وتطوير اللقاحات، والدعم الإنساني للضحايا

اضطلاع منظمة الصحة العالمية بدور تنسيقي في إدارة الاستجابة العالمية لأي جائحة في المستقبل، بما في ذلك الإشراف على الإمدادات وتطوير اللقاحات ونشرها، وقضايا الملكية الفكرية المتعلقة بهذه اللقاحات.

ثالثاً: فريق العمل الثامن في مجموعة T20 المعني بالهيكل المالي العالمي وأولويات عمله.

ركز فريق العمل الثامن (TF8) بمجموعة الفكر T20، المنبثقة عن مجموعة G20، والذي ترأسه أ. نبيل المبارك. عضو فريق ملتقى أسبار المشارك في أعمال مجموعة الفكر T20 ، على إجراءات السياسة العامة المتعلقة بالإدارة المالية العالمية، بما فيها التعاون بين السلطات الإقليمية والسلطات المتعددة الجنسيات لإدارة الاستقرار المالي في الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى تشجيع عملية تطوير القطاع المالي الشامل من خلال أدوات جديدة، بما فيها دور التمويل الإسلامي، كما تناول بالدراسة حوكمة وتنظيم العملات الرقمية المشفرة والتقنية المالية وتأثيراتها على النظام النقدي الدولي.

وقد عمل فريق العمل على تحقيق عدة أولويات، أبرزها إدارة المخاطر والأزمات في تدفق رأس المال والمؤسسات الدولية، إضافة إلى تشجيع تطوير القطاع المالي الشامل في الاقتصادات الناشئة والنامية، كذلك إدارة وتنظيم العملات الرقمية المشفرة والتقنية المالية وتأثيراتها على النظام النقدي الدولي، علاوة على الإدارة المالية العالمية والتعاون بين السلطات الإقليمية والسلطات المتعددة الجنسيات واستقلال البنوك المركزية وتوالي زيارة الفريق للشخصيات البارزة التابع لمجموعة العشرين (EPG) والرقابة المالية العالمية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وكفاءة المؤسسات المالية ودور التمويل الإسلامي.

وتمثلت السياسة العامة لفريق العمل الثامن في توسعة شبكة الأمان المالي العالمي، وإعداد إستراتيجيات السياسة النقدية، ودراسة حاجة الشركات التقنية الكبرى إلى إطار تنظيمي عالمي وشامل، إضافة إلى مراقبة التزام البلدان في مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، وتنفيذ مبادرة شفافية الديون السيادية القائمة على التقنية، وإجراءات السياسة العامة، فضلاً عن تقييم أثر العملات المستقرة في النظام النقدي العالمي، وتقديم مجموعة العشرين دعماً كثيفاً للبلدان المدينة منخفضة الدخل لمواجهة أزمة كوفيد-19.



رابعاً: محاور مساهمة أستبار في مجموعة T20:

قدم فريق ملتقى أستبار في مجموعة T20، إلى جانب رئاسة الفريق الثامن، ثلاث أوراق مهمة تم رفعها إلى قمة العشرين G20 وذلك على نحو ما توضحه المحاور التالية:

المحور الأول: تدعيم اتفاقية حقوق الطفل وحوكمة العالم الافتراضي.

مما لا شك فيه أن للتقنية الرقمية فوائد لا حصر لها في حياة الأطفال كالمساهمة في تعليمهم، وتنمية الإبداع لديهم، والتسلية، ومشاركتهم في المجتمع. لكن مع تزايد دخول الأطفال للعالم الافتراضي، يتزايد خطر تغيير وجه الطفولة. ويلاحظ أن الوقت الحاضر كان من أكثر الأوقات ملائمة لوصول المتنمرين، والمعتدين جنسياً، والمتاجرين بالبشر، إلى الضحايا من الأطفال حول العالم، بالإضافة لتزايد مخاطر الألعاب الإلكترونية والتي تزايد استخدامها خاصة في ظل ما فرضته ظروف جائحة فيروس كورونا المستجد من قيود وحجر صحي منزلي تزامناً مع الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الدول في مختلف أنحاء العالم بهدف السيطرة على تفشي الفيروس والحد من مخاطر الجائحة. وبصفة عامة فثمة عدد من المخاطر التي تواجه الأطفال في العالم الرقمي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع تتضمن:



التصرف (conduct):
حيث يمارس الطفل سلوكاً يعرضه لمحتوى أو لأشخاص خطرين.



الاتصال (contact):
تواصل الطفل مع جهات تعرضه للخطر.



المحتوى (content):
تعرض الطفل إلى محتوى غير مناسب.

وتتمثل أهم تحديات حماية الأطفال في العالم الافتراضي في التحديات التالية:

- 1- الفجوة بين النظرية والتطبيق: تحتوي اتفاقية حقوق الطفل (CRC) على بنود لحماية الطفل من الإساءة إلا أن هناك بونا واسعاً بين البنود والتطبيق.
- 2- تزايد عدد الأطفال المستخدمين للتقنية الرقمية، وارتفاع عدد الضحايا من الأطفال المستخدمين للإنترنت وألعاب الفيديو. فعلى الصعيد العالمي يعد من بين كل ثلاثة مستخدمين للإنترنت طفل تحت عمر 18. وقد تزايد أعداد الأطفال الذين يعانون من اضطرابات إدمان الألعاب الإلكترونية، والتمتر، والاعتداء الجنسي، والقمار عبر الإنترنت، والسمنة، والأمراض، ومخاطر انتهاك الخصوصية وتشويه السمعة والعنصرية والتمييز. وتقدر دراسة اليونسكو (2019) نسبة الذين يتعرضون للتمتر من خلال الإنترنت بين 10% - 40% حسب التعريف المعتمد والمرحلة العمرية. وتشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يدمنون ألعاب الفيديو العنيفة هم أكثر عرضة لارتكاب أعمال عنف وإظهار عدم الاندماج في مواقف الحياة الطبيعية وهم أكثر عرضة للقيام بالأعمال الإجرامية

3- ارتفاع عدد الضحايا خلال جائحة كوفيد-19، فعالمياً يقدر عدد الأطفال 1 بليون في العمر من 2-17 الذين تعرضوا للإيذاء النفسي والجسدي والجنسي أو الإهمال خلال العام الماضي. وهناك حوالي 85 مليون طفل وطفلة في أرجاء العالم قد يكونوا معرضون للعنف النفسي والجسدي والجنسي خلال ثلاثة أشهر كنتيجة للحجر الصحي أثناء جائحة كورونا. أيضاً يلاحظ زيادة عدد ساعات استخدام الأطفال للإنترنت حيث تبلغ نحو 10 ساعات لمن هم في السادسة، الأطفال من 10 - 14 يقضون 16 ساعة على الإنترنت وألعاب الفيديو. وكشفت الدراسات الأولية لشركة Web-IQ زيادة المشاركات في منتديات الاعتداء الجنسي على الأطفال ما بين فبراير 2020 ونهاية مارس 2020 بنسبة تزيد عن 200٪. وأظهر تحليل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة (NCA) للدردشات عبر الإنترنت أن الجناة يناقشون فرضاً جديدة لاستغلال الأطفال أثناء الإغلاق.

4- الفجوة التقنية بين الأجيال، والاعلام الجديد: ويلاحظ في هذا الشأن أن التكنولوجيا تتطور بشكل سريع مقارنة بأساليب الحماية التي تتطور ببطيء نوعاً ما، فضلاً عن أن مهارات الأطفال تساعدهم على سرعة التعلم بالنسبة لمهارات والديهم والمربين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مايو 2019، صنف منظمة الصحة العالمية (WHO) اضطراب إدمان الألعاب الإلكترونية رسمياً كمرض طبي في المراجعة الدولية للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-11). وقررت الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) (اتباع تصنيف منظمة الصحة العالمية واعترفت رسمياً باضطراب الألعاب الإلكترونية.

وبناء على ما تقدم، تبقى الأولوية لبناء نظام فعال للحماية من خلال تبني الأمم المتحدة لتوجه دولي لحماية الأطفال في العالم الإلكتروني، وبناء بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية حقوق الطفل (CRC) من خلال عمل دولي مشترك.

كذلك فهناك حاجة لإضافة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل العالمية (1989)، والعمل في هذا البروتوكول يجب أن يكون Interdisciplinary بمشاركة جميع التخصصات المعنية، فضلاً عن الحاجة إلى دعم المنظمات الدولية.



الإطار النظري للبروتوكول الاختياري المقترح:

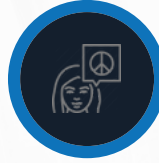
• أولاً: المبادئ العامة



العمل الشامل محلياً ودولياً ومع كل المنظمات المختصة. لأنها جرائم عابرة للقارات.



الحساسية للثقافة: احترام الأديان والقيم المجتمعية والثقافة والقوانين المحلية.



احترام حق الطفل في الحماية والترفيه الآمن والمشاركة والحصول على المعلومات والخصوصية.



أن تكون مصلحة الطفل الفضلى هي الأساس في كل قرار يتخذ.

• ثانياً: قوانين الحظر والتجريم



تجريم جمع واستخدام ونشر المعلومات الشخصية للأطفال لغير مصلحة الطفل.



إيجاد قوانين وقواعد لضبط ومحاسبة المنظمات والهيئات والمتعهدين والموردين حسب مبادئ هذا البروتوكول.



تعريف وتصنيف وتجريم الممارسات المسيئة للأطفال في العالم الافتراضي (محلياً ودولياً) ، وتحديد الإجراءات والعقوبات.

• **ثالثاً: قوانين لمنع وقوع الإساءة**



تثقيف أصحاب المصلحة (أطفال، والدان، معلمون، تقنيين، قانونيون، برلمانيون ...) بالمخاطر التي يواجهها الطفل في العالم الافتراضي والتركيز على منعها قبل حدوثها.



توفير فرص توعوية تعليمية من خلال الإنترنت للتوعية بحق الطفل في العالم الافتراضي (تعليم وترفيه) آمن. (برامج توعية إعلامية على جميع الأصعدة).



تدريب رجال الشرطة، والدان، والمعلمين في الهيئات الدولية والمحلية على منع وقوع الإساءة وكيفية الاستجابة لها في حال وقوعها.



توفير التدريب للمنتجين والمطورين لألعاب الأطفال الإلكترونية.

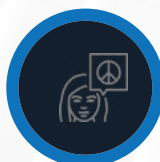
• **رابعاً: الحماية**



تحديد وتوضيح خطوات تقديم البلاغات لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطفال أنفسهم والوالدين والمعلمين.



تحديد وتمكين جهة واحدة مرجعية في كل دولة كفئة للتبليغ والاستفادة منها بالمعلومات والنصائح.



التدعيم المادي والعمل على عمل منظمات المجتمع المدني والمراكز الخاصة المسؤولة عن العالم الافتراضي الآمن للطفل.



الشراكة العالمية لحماية الطفل من خلال الأبحاث، وبرامج التوعية، والمساندة التكنولوجية، وتطبيق القانون، ومتابعة الحالات، والقبض على المجرمين.

• • خامسا: المتابعة والسعي لتحقيق العناصر



تقديم تقارير دورية من قبل
الجهات المسؤولة عن حماية
الطفل في العالم الافتراضي
للدولة و/أو لمنظمة حقوق
الإنسان المحلية.



توفر المرونة في الوثيقة
لتشمل كل الأنشطة
الافتراضية المستقبلية
المتوقعة (سرعة تطورها،
وبطيء تطبيق القوانين،
وسرعة تعلم الأطفال).



التأكيد على المحاسبية وتحمل
المسؤولية لإنجاز المهام
والالتزامات الخاصة بحماية
الطفل.



مراجعة القوانين والإجراءات
بانتظام لتطويرها وتحديثها
باستمرار لحماية الطفل.



تقديم الدول التي توقع
البروتوكول تقريراً دورياً
لمنظمة الأمم المتحدة، يحتوي
على كل المعلومات والتطور
والخطوات التي اتبعت
من قبل الدولة.



المحور الثاني: النهج شامل لمواجهة التحديات العالمية عن طريق التنسيق.

ركز فريق ملتقى أسبار في مجموعة T20 على أن تصبح مجموعة العشرين منصة لمؤسسات مختلفة، لتنسيق التعاون بشأن مواجهة القضايا العالمية، من خلال تطبيق نهج شامل؛ تقوم به لجان توجيهية لتحقيق التعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ويكمن التحدي الذي تواجهه العديد من المنظمات الدولية من نقص في الموارد وخاصة المالية أو القدرة على تنفيذ عملها أو لأنها مكبلة بالإجراءات البيروقراطية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهدافها وعدم التوافق بين الموارد المتاحة والعمل المكلفة به. كما أن العدد الضخم والمتزايد من الكيانات الدولية يؤدي إلى تداخل الجهود وتشتتها. فهناك العديد من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية تعالج قضايا مشتركة وتحديات عالمية، بالإضافة إلى عدد هائل من المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل على نفس القضايا العالمية. ويحتوي الإصدار الحالي من الكتاب السنوي للمنظمات الدولية الذي نشره اتحاد المنظمات الدولية UIA على أكثر من 38000 هيئة دولية نشطة مرتبطة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs، ويتم إضافة ما يقرب من 1200 منظمة جديدة كل عام.

لمواجهة التحديات العالمية الحالية والمتوقعة، اعتمدت المنظمات الدولية والإقليمية استراتيجيات وبرامج لها عناصر مشتركة بينهم، مما يجعل تعاون هذه المنظمات عملياً ومطلوباً. ومع ذلك، فإن الهياكل المختلفة، وعمليات صنع القرار، وتفويضات هذه المنظمات، والحاجة إلى الإجماع، وتأثير العديد من المنظمات غير الحكومية، وتنوع المصالح بين الدول الأعضاء، تجعل هذا التعاون معقد.

ومن الضروري أن تصبح مجموعة العشرين منصة لمؤسسات مختلفة، بما في ذلك المؤسسات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني، للتعاون بشأن مواجهة القضايا العالمية من خلال تطبيق نهج شامل. وتقترب طريقة يمكن من خلالها لمجموعة العشرين أن تضطلع بدور في تسهيل عملية التنسيق للتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المحليين، بشأن القضايا التي تستلزم اتخاذ إجراءات منسقة. وهذا من شأنه أن يساعد على تلافي تكرار الجهود وتشتتها، وضمان استدامة الموارد. والاقتراح هو أن تشكل لجان توجيهية تضم ممثلين عن المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية، وكذلك الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وغير الأعضاء في مجموعة العشرين، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، بحيث تعالج كل لجنة توجيهية تحدياً محدداً، مثل الفقر أو تغير المناخ أو الأوبئة، وغيرها، وذلك لتوسيع دائرة التشاور والاستفادة من الخبرات المحلية والمؤسسات الإقليمية، وفي نفس الوقت تقنين عملية تخصيص الموارد عبر آليات متابعة وتقييم ومحاسبة منهجية وشفافة. ويكون الدور الرئيسي للجان التوجيهية هو التنسيق والتوجيه الاستراتيجي وإزالة العقبات وتوفير الدعم للقائمين على تنفيذ البرامج والمشاريع. ويُقترح في هذا الصدد إنشاء لجنة توجيهية لمواجهة جائحة كوفيد-19 كمثال لهيكل وأعضاء اللجنة وهدفها وطريقة عملها.

الهدف من هذا الاقتراح هو تطوير التعاون متعدد الأطراف الذي يبنى على القواسم المشتركة بين أصحاب المصلحة والاستفادة من ميزتهم التنافسية في معالجة قضية ما، لا سيما على المستويين الإقليمي والوطني. فبينما نحن نعيش في عالم معولم ونعتمد على بعضنا البعض مالياً وثقافياً وعلمياً، فإن كل دولة مميزة ومختلفة.

على سبيل المثال، عندما واجهت منظمة الصحة العالمية صعوبة في إقناع المجتمعات المحلية بالتطعيم ضد شلل الأطفال والوصول إليها في ثلاث دول إسلامية حيث لا يزال شلل الأطفال مستوطنًا بسبب المعتقدات الدينية المضللة حول التطعيم، سعت إلى تعاون منظمة التعاون الإسلامي. ومن ثم، تم إنشاء المجموعة الاستشارية الإسلامية لاستئصال شلل الأطفال في عام 2014، وتتألف من مؤسسات إسلامية رائدة وعلماء دين وخبراء تقنيين وأكاديميين من العالم الإسلامي، وتقود الجهود بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية غير الحكومية. لذلك أثناء عملية صياغة السياسات والبرامج من قبل المنظمات الدولية، من المهم الانخراط مع المجتمعات التي ستستفيد من السياسات التي يتم وضعها للنظر في الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية والتنمية. فمن المهم مراعاة القوة الناعمة الفكرية والدبلوماسية في حشد الدعم.

واندلاع وباء فيروس كورونا المستجد COVID-19 باعتباره تحدّيًا عالميًا، جعل قضية التعاون الدولي تحت المجهر. فقد تسببت الجائحة في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية ضخمة على الصعيد العالمي. كما أرغمت الجائحة العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر.

وقد أظهر الوباء عدم قدرة أي دولة أو منظمة دولية واحدة على التعامل مع الأزمة بمفردها. وعليه فهناك حاجة إلى آلية للتنسيق والمراقبة بشكل فعال واتخاذ القرار والعمل بسرعة، وتعد مجموعة العشرين هي المكان المناسب لتأسيس واستضافة هذه الآلية بسبب حجمها (عدد الدول الأعضاء يجعل من السهل الاجتماع والعمل). علاوة على ذلك، يمثل أعضاؤها مناطق مختلفة من العالم في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وهم أعضاء في المنظمات الدولية والإقليمية، وبالتالي، يمكن لمجموعة العشرين أن تلعب دورًا في حشد الدعم. ونظرًا لأنها تمثل 80% من الناتج الاقتصادي العالمي وثلثي سكان العالم، فإن مجموعة العشرين لها تأثير في رعاية السياسات أو الأهداف.

وهو ما حصل. فقد قررت المملكة العربية السعودية، بصفتها الرئيس، الدعوة إلى اجتماع طارئ افتراضي. وهذا الموقف يوضح أن مجموعة العشرين هي المكان المناسب للجان التوجيهية المقترحة لأن الرئيس كان قادرًا على دعوة المنظمات الأكثر صلة بالأزمة المطروحة، والاتفاق مع أعضاء مجموعة العشرين على التوصيات. والفكرة هي، بدلًا من التفاجئ بحدوث حالة طوارئ تتطلب تحرك سريع ومنسق، يشير هذا الاقتراح إلى أن نظام وآلية تشكيل لجنة توجيهية يكون متاح لمعالجة الأزمة بمجرد اندلاعها.

“



ويتحدد الهدف العام من إنشاء اللجان التوجيهية للتعاون في مواجهة التحديات العالمية في وضع خطط وأهداف طويلة الأجل تستند إلى التنسيق والتمثيل والشمولية، بدلًا من التركيز على المكاسب السريعة قصيرة الأجل التي يمكن أن تقوض أو تضيي بجهود أكبر.

“

المحور الثالث: التعددية في زمن الجائحة العالمية والدروس المستفادة.

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن التحديات العالمية تستلزم تعاوناً عابراً للحدود. فالفيروسات لا تحترم حدود المناطق، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللاحقة يمكن أن تكون تبعاتها محلية ودولية على حد سواء. وبينما العاملين بالرعاية الصحية موجودين بالخطوط الأمامية للمساعدة في تقليل خسائر الأرواح والمعاناة الإنسانية التي سببتها جائحة كوفيد-19، فإن أصحاب المصلحة المختلفين يفكرون بشكل مستمر في كيفية الانتقال من مرحلة الأزمة إلى الاستقرار وإعادة البناء. وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي هي كيفية إنفاذ التعاون متعدد الأطراف من أجل تقليل مخاطر الأوبئة المستقبلية. ويسلط ملخص السياسة هذا الضوء على التحديات المصاحبة للتعددية، ويوصي ببعض التدابير السياسية التي ينبغي لمجموعة العشرين أن تتخذها من أجل تيسير التعاون المعزز في المشكلات العالمية.

لقد أظهرت الجائحة أنه لا يمكن لدولة واحدة أو منظمة دولية واحدة أن تقف أمام تفشي الوباء أو تواجه تداعيات الجائحة بمفردها، كما أظهرت الجائحة ضعف النظام الحالي للتعاون متعدد الأطراف في اتخاذ التدابير اللازمة والتدخل السريع لمواجهة الجائحة وتداعياتها.



الأمم المتحدة UN كانت صامتة نسبياً خلال الأزمة، وهو الوقت الذي كان يجب أن تلعب فيه المؤسسة دوراً قيادياً. وتعرضت منظمة الصحة العالمية لانتقادات لسماحها للاعتبارات السياسية بالتدخل في مسؤوليتها في توفير الإنذار المبكر للمجتمع الدولي. وقد شوه هذا سمعتها وعقّد جهودها لتحفيز العمل التعاوني، بما في ذلك البحث لتطوير اللقاح.

في غضون ذلك، لم تتمكن المؤسسات المالية الدولية من تقديم ما يكفي لدعم الدول الأعضاء فيها وذلك على الرغم من جهود جهات كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي لتقديم الموارد الكافية لدعم البلدان الأفريقية للتعامل مع العواقب الاقتصادية من الجائحة.

هذه المشاكل مع المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف ليست جديدة. هناك إجماع من حيث المبدأ على الحاجة إلى الإصلاح. ومع ذلك، نظراً للمصالح المتنافسة بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، هناك إرادة سياسية محدودة لدعم الإصلاح الدائم. ومع ذلك، فإن وباء COVID قد أبرز الحاجة إلى معالجة هذه المشاكل على وجه السرعة. ويمكن لمجموعة العشرين أن تكون حافزاً لتعزيز هذه التغييرات، وبالتالي تعزيز مهمتها الشاملة المتمثلة في التعاون متعدد الأطراف سعيًا وراء نهج منسق للمشاكل الشائعة.

وثمة مقترحات يمكن لمجموعة العشرين من خلالها أن تعمل على إصلاح التعاون متعدد الأطراف في إطار الجائحة لتلعب مرة أخرى، كما فعلت خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، دوراً رئيسياً في استقرار الأسواق الدولية، وتعزيز النهج المتعدد الأطراف لمكافحة الفيروس وإدارة اقتصادياته والآثار الاجتماعية ذات العلاقة.

ومن ضمن الاقتراحات إنشاء منسق صحة دولي لتعزيز دور منظمة الصحة العالمية وإمكانياتها وخاصة ماليًا. وفي هذا الصدد فإن منظمة الصحة العالمية ستحتاج إلى ثلاثة إصلاحات. أولاً، يجب على المجتمع الدولي تمويل منظمة الصحة العالمية بشكل كاف. الجائحة الحالية كشفت عن مشاكل في نموذج تمويل منظمة الصحة العالمية. النهج الحالي، يعتمد على أساس مساهمات العضوية - التي تحددها صيغة معينة - بالإضافة إلى التبرعات الطوعية من الدول الغنية والمنظمات الخيرية، وهو مُسَيَّس بشكل مفرط ويقيد حرية منظمة الصحة العالمية في التصرف على أساس علمي بحث واعتبارات صحية.

لذلك ينبغي لمجموعة العشرين أن تلتزم مجدداً بالتمويل الكامل لمبادرات منظمة الصحة العالمية العادية حتى يتسنى للمنظمة تنفيذ المهمة التي كلفها بها المجتمع الدولي. كما تحتاج منظمة الصحة العالمية أيضاً إلى مصادر تمويل جديدة لتعزيز وتحسين البنية التحتية الصحية والقدرة على الاكتشاف والاستجابة السريعة للدول الأعضاء.

كما يجب على المجتمع الدولي تمكين منظمة الصحة العالمية من العمل مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية في مهام مثل جمع البيانات وتطوير اللقاحات، والدعم الإنساني للضحايا. أيضاً يتعين على مجموعة العشرين أن تشجع منظمة الصحة العالمية على تعزيز المعايير العالمية التي تتطلب الدول لإبلاغ المجتمع الدولي عن مخاطر الوباء في أول إشارة أن الفيروس ينتشر، والعمل مع منظمة الصحة العالمية لمنع الأوبئة في المستقبل. يمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تلعب دوراً تنسيقياً في إدارة الاستجابة العالمية لأي جائحة في المستقبل، بما في ذلك الإشراف على الإمدادات وتطوير اللقاحات ونشرها، وقضايا الملكية الفكرية المتعلقة بهذه اللقاحات. وأخيراً، منظمة الصحة العالمية يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على تطوير أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بهم، مع وضع آليات فعالة لجمع المعلومات حول أبعاد جائحة كوفيد-19.

من أجل أداء هذا الدور بمصداقية، يجب على منظمة الصحة العالمية تقييم عملياتها وإصلاح الإجراءات. ومن خلال تحليل ما إذا كانت هذه الآليات قد ساهمت في التأخير بالتحذير من الآثار العالمية لفيروس كورونا المستجد، تستطيع المنظمة تحديد الإصلاحات الداخلية اللازمة لتحسين قدرتها على العمل كمنظمة الصحة العامة الدولية الرئيسة.

المقترحات الأخرى هي في جانب الإصلاح الاجتماعي، ومنها إنشاء صندوق دولي للحماية الاجتماعية العالمية، فالدول الضعيفة ستحتاج إلى دعم مالي لتخفيف المعاناة وإعادة بناء سبل العيش.

وثمة حاجة إلى إصلاح المنظمات متعددة الأطراف لتتمكن من مواجهة التحديات الدولية عبر مزيد من الشفافية لطريقة عملهم وآليات للمحاسبة كي يعاد بناء الثقة والمصداقية، ومقترحات لتمويل النفقات المتعلقة بكوفيد-19، فقد تعرضت جميع الحكومات لضغوط هائلة وفي فترة زمنية قصيرة وبشكل خاص الأسواق الناشئة والدول النامية. ويمكن لمجموعة العشرين كذلك دعم إنشاء صندوق ديون الاقتصادات الضعيفة (DOVE) (Debts of Vulnerable Economies Fund) يشارك في تمويله جميع أصحاب المصلحة - المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، المؤسسات المالية الخاصة والمؤسسات والشركات والأفراد.

المصادر والمراجع

- 1- جلسة: مساهمة أسبار في مجموعة T20، منتدى أسبار الدولي، الرياض، 2-4 نوفمبر 2020، متاحة على الرابط: <https://youtu.be/-nTDyzMw7Bk>
- المشاركون:**
 - معالي د. رياض كمال نجم: رئيس الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع الأسبق.
 - أ. نبيل المبارك: الرئيس التنفيذي لوكالة سمة للتصنيف الائتماني.
 - د. هند الخليفة: عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان- أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود- مستشار المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
 - أ. مها عقيل: مدير إدارة الشؤون الاجتماعية والأسرة - منظمة التعاون الإسلامي.
 - د. وفاء طيبة: عضو مجلس الشورى (الدورة السادسة) - وكالة الشؤون الأكاديمية للدراسات الإنسانية (سابقاً).
 - د. الجازي الشبيكي: عميدة مركز الدراسات الإنسانية للبنات بجامعة الملك سعود سابقاً.
- 2- ورقة عمل ملتقى أسبار: تدعيم اتفاقية حقوق الطفل: حوكمة العالم الافتراضي، مقدمة إلى مجموعة T20 المنبثقة عن مجموعة G20.
- 3- ورقة عمل ملتقى أسبار: نهج شامل لمواجهة التحديات العالمية عن طريق التنسيق، مقدمة إلى مجموعة T20 المنبثقة عن مجموعة G20.
- 4- ورقة عمل ملتقى أسبار: التعددية في زمن جائحة عالمية: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام"، مقدمة إلى مجموعة T20 المنبثقة عن مجموعة G20.
- 5- فريق العمل الثامن بـ T20 يعلن إنجاز الهيكل المالي العالمي، 2020/10/20، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.alwatan.com.sa>
- 6- مجموعة البنك الدولي: حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، البنك الدولي، 2020.
- 7- دليل عملي للسياسيين للتعامل مع جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19، خطة التعامل مع الأزمة، المعهد الديمقراطي الوطني، إبريل 2020.
- 8- الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2020.
- 9- دليل استرشادي: حماية الأطفال أثناء وباء فيروس كورونا. تحالف حماية الطفل في العالم الإنساني، مارس 2019، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.unicef.org>
- 10- رعاية الأطفال في ظل جائحة فيروس كوفيد-19، مؤسسة التمويل الدولية إبريل 2019، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.ifc.org>

أملتقى أسبار

إحدى مبادرات مركز أسبار



@MultaqaAsbar



<https://cutt.us/U0nnC>



@Multaqa_Asbar



00966114624229



www.asbar.com